قدسية سيادة الدولة القومية بين التفكيك والاندماج

د. رباحي أمينة

جامعة الجزائر 3

الكلمات المفتاحية: الدولة القومية- السيادة- المسلمة القومية – المسلمة الدينية- الاتجاه تحت القومي (التفكيك)- الاتجاه فوق القومي (تكامل اقليمي)– الاتجاه عبر القومي (الاندماج المكثف- الهوية- الولاء- العولمة- العرقية – الاثنية

Abstract

Nation- State Sovereignty is often thought to be synonymous with Westphalian Sovereignty which assumes the absolute control of Nation- States over all conduct that occurs within their own territories. The nation's sovereignty is "exclusive and absolute".

In the era of globalization, states have become neither weaker not less important. Globalization is homogenizing the world but as much different cultures and identities are there. In this way Daniel Bell observes that "The sate was becoming too small to handle really big problems, and too large to deal effectively with small one."

The issue of sovereignty in the context of rapidly changing world, is not necessarily mean the end of Nation- State.

مقدمة:

ترتبط نشأة السيادة بدرجة وثيقة بنشأة وتطور الدولة، فهذه الأخيرة حسب مكيافيلي تعطي للفعاليات الجماعية دلالتها كسلطة مركزية ذات سيادة، تشرع وتقرر للجماعة بلا منازع سواء في الشؤون الخارجية أم في الشؤون الداخلية، وبالتالي تنجز علمنة القوة العظمى.[1] وظهرت لأول مرة في الأجزاء الستة من كتاب الجمهورية لجان بودان سنة 1576 حيث يعتبر أن وجود سلطة عامة موحَّدة وموحدة وهو معطى واقعي في كل مجتمع تاريخي، وما يميز هذه السلطة جوهريا هو القوة ذات السيادة كمفهوم جديد في الفكر السياسي حيث عرفها على أنها: "القوة النافذة على المواطنين والرعايا التي لا يحدها قانون".[2]

إن مبدأ سيادة الدول اليوم يصمد بصعوبة أمام الملاحظة الملموسة. فليس من الضروري أن يكون مجتمعا مستعمرا حتى يكون بإمكاننا تبيان أن المجتمع تابع لغيره؛ ولا يكفي أن يكون للدولة مقعد في الأمم المتحدة حتى تدعي فيما يتعدى القانون الشكلي، ممارسة السيادة ممارسة كاملة.

فلم تعد الدولة القومية السيدة حسب المفهوم الوستفالي، الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بسبب ظهور منافسين آخرين لها يتقاسمونها السلطة، بفعل ظاهرة المد العالمي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، بحيث ظهرت على الساحة الدولية كيانات تخترق سلطتها من فوق ومظاهر عبر وطنية أصبحت تتجاوز سلطتها وأضحت بدورها عاجزة على حلها بمفردها ووصف دانيال بال Danial Bell هذا الوضع، بأن الدولة القومية "أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشاكل الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشاكل الصغرى".[3] « The state was becoming too small to handle really big problems, and too large to deal effectively with small ones. »

لقد خلقت العولمة عالما مليئا بالتعقيدات للدرجة التي دفعت بالدولة إلى التركيز على المشاكل الكبرى كالأمن والاقتصاد الدولي والتخلي من خلال الخصخصة عن المشاكل الصغرى كالتعليم والرعاية الصحية والبنى التحتية..

إلخ. والنتيجة هي أن الدولة تخلت عن المهام الصغرى (لتتفرغ لما هو أكبر وأخطر) ولكنها عجزت عن أداء المهام الكبرى لأنها اكتشفت أنها (أي الدولة) أصغر من هذه المهام، وهنا تجسدت أزمة الدولة.

إن متاهة الدولة بين التخلي عن الوظائف الصغرى والفشل في أداء الوظائف الصغرى، أفرز ظاهرتان تحلان محلها بشكل تدريجي، ففي الوظائف الدنيا أصبحت مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التنوع الثقافي تحل محل الدولة، بينما تداخلت وظيفة الدولة في مجال المهام الكبرى مع المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات لخدمة النظام الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية.

وفي ظل تراجع الدولة، وتزايد فواعل جديدة على الساحة الدولية، مما دفع البعض إلى اعتبار أن نموذج الدولة المركزية "نموذج وستفاليا" للسياسة الدولية هو شيء من الماضي؟ حيث لم تعد الدول ذات سيادة مستقلة على نحو ما كانت عليه منذ معاهدة وستفاليا، بوجود قيود حقيقية على الكيفية التي تستطيع بها الدولة أن تتصرف داخليا أو على قدرتها في استخدام القوة في السياسة الخارجية. وذلك يمثل تحديا لتطوير طرق جديدة للتفكير في طبيعة العلاقات الدولية.[1]

وعلى هذا الأساس سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة التحولات الدولية التي أثرت على سلطة وسيادة الدولة القومية؟ وهل ستؤدي هذه التحولات فعلا إلى زوال دولة النظام الوستفالي وبالتالي ما هو الشكل الذي سيعوضها؟ أم أن الدولة ستبقى بسبب حاجة الفرد للانتماء والخصوصية والتفرد عن غيره، من جهة، وطبيعة سلوك الدولة الذي تكيفه وفق كل ما يطرأ على النظام الدولي من المتغيرات من جهة ثانية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، نحاول اختبار الفرضيات التالية:

- التحولات الدولية أثرت على مبدأ السلطة المطلقة للدولة دون أن تتجاوزها نهائيا.
- المصلحة الوطنية لا تزال أساس حركة الدولة. و تتبنى الدولة بذلك ميكانيزمات تكيف للاستمرار.
- ظاهرة المد القومي والنماذج التكاملية الحالية لا تعكس إلا صورة الدولة القومية وهي تكريس لبقاء الدولة القومية.

هذه الفرضيات محاولة لدراسة هذه التحولات ورصد حقيقة تأثيرها على مصير الدولة القومية كإقليم مستقل ذو خصوصية وطنية، وذلك برصد المجالات التي استجابت لهده التحولات ومدى إمكانية أن تؤدي هذه العملية إلى زوال الدولة القومية، ومدى إمكانية وجود شكل يعوضها في حالة زوالها .

1- خصائص الدولة السيدة:

لقد خلص بودان في كتابه: الجمهورية إلى أن سيادة الدولة تتميز بخصائص تجعلها تتميز بالقدسية:

- إن القوة السيدة للدولة هي قوة مطلقة فهي تأمر ولا تتلقى الأوامر، وهي غير تابعة لشيء ولا لأحد، سيادة الدولة تنسحب على جميع مواطني الدولة والمقيمين على أرضها.
- لا تقبل التجزؤ بمعنى أنها واحدة من حيث الجوهر، وإذ تم تفويضها، فإنها تكون كاملة في كل تفويض.

- سيادة دائمة أي تستمر السيادة ما دام أن الدولة قائمة، برغم تغير الأشخاص، الذين يمارسون هذه السلطة ورغم تغير النظام الدستوري والمؤسسات الدستورية

فالدولة بقيت لسنين عديدة الموضوع الرئيسي للقانون الدولي، فقد شكلت الدول الأشخاص الاعتباريين للقانون الدولي، أيا تكن طريقة فهم هذا القانون، حتى أن الأمم المتحدة، على الرغم من بياناتها حول حقوق الإنسان، فهي تتبنى بشكل تام مبدأ عدم المساس بسيادة الدولة وسلامتها.

تنطوي السيادة على ثلاثة مفاهيم أساسية هي الاستئثار، والحرية، والامتداد. ولذلك فإن السيادو بالنسبة لكل دولة تنطوي على الاستئثار بالاختصاص، وحرية اتخاذ القرارات، والامتداد إلى مختلف المجالات والنشاطات الوطنية.

والشخصية القانونية تعني أهلية الدولة لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات الدولية بإرادتها. ويعتبر تمتع الدولة بالشخصية القانونية أثرا من أثار السيادة، فكل دولة ذات سيادة تعتبر شخصا قانونيا دوليا، ولكن العكس غير صحيح، فليس كل شخص دولي يعد متمتعا بالسيادة. فالدولة وحدها تتمتع بهذه الخاصية.[1]

2- مسلمة الدولة القومية في العلاقات الدولية

يذهب وليد عبد الحي في كتابه: "تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية" بأن سيادة مسلمة ما في ميدان علمي معين، سيؤدي إلى سلسلة من النتائج المترابطة بها، لتتكون لدينا منظومة معرفية متكاملة، ولكنها مستندة إلى تلك المسلمة بشكل رئيسي، فإذا ما حدث تحول عن تلك المسلمة أضحت المنظومة المعرفية التي بنيت على أساسها موضع مناقشة وتشكيك."[2]

وتضم المنظومة المعرفية مجموعة من المسلمات المركزية في بنياتها الأساسية، حيث لا تنفصل هذه المسلمات عن البنية الذهنية والاجتماعية.[1]

بدأ التحول عن المسلمة الدينية التي سادت العلاقات الدولية، حيث أعتبر الدين إلى أنه المسلمة المطلقة، وعليه يتم النظر إلى الحياة وعلى الظواهر كلها من منظور ديني، والحكم يتم طبقا لقواعد دينية. وبالنسبة للحرب تكون عادلة أو مقدسة إذا استندت لدوافع دينية، والاتفاقات مقبولة شريطة عدم مخالفتها لنص ديني.

في نطاق إعادة النظر إلى دور الكنسية في حياة المجتمع الأوروبي، وإلى الحريات، وشكل مؤتمر وستفاليا عام 1648، نهاية مرحلة الصراع الديني، وتأسيس الدولة القومية على أسس علمانية، رغم أن الغرب الأوروبي أنهى الصراع الديني داخل النسق الأوروبي ولكنه كان يوظف البعثات الدينية باعتبارها إحدى وسائل الهيمنة إلى جانب الاقتصاد والقوة العسكرية (ثلاثية : الثروة- الدين- القوة العسكرية). ويؤكد قانون وستفاليا على فكرة الدولة القومية وسيادتها واستبعاد الدين من الحكم.

برزت عدة كتابات تمجد الدولة القومية وتأكيدها على فصل الدين عن الشؤون الدولية، واستبعاد الحروب لدوافع دينية، فقد أشار ألبيريكو جنتيلي Alberico Gentili[*] إلى أن كل مجتمع من المجتمعات له دين خاص به، ومن غير الممكن الحسم في أي هذه الأديان هو الأفضل، ومن هنا إشعال الحرب لأسباب دينية سيجعل أفق السلام غير مرئي، وعليه "فعلى رجال الدين أن يلتزموا عدم الخوض في شؤون خارج دائرتهم."[2]

وعند استقراء التحولات التي مست النظام الدولي بعد الحرب الباردة تظهر أنها ذات اتجاهين، أولها ذو طابع اندماجي كلاني خاصة على المستوى الاقتصادي أي "الاندماج المكثف Deeper Integration والثاني ذو اتجاه تفكيكي من أهم مظاهره، حمى النزعة القومية التي لم تعرف الهدوء منذ استقلال الجمهوريات السوفيتية عام 1991 أي تآكل السيادة.

مس الاتجاهان مفهوما أساسيا في التحليل في العلاقات الدولية وهو الدولة القومية التي شكلت أساس التحليل الواقعي والواقعي الجديد لفهم طبيعة العلاقات الدولية، وتأثر مبدأ السيادة الذي شكل أساس قيام مجتمع الدول القائم على الوحدات السياسية المستقلة أي الدول القومية السيدة ، بمفهوم ميكيافيلي وبودان للسيادة.

وبالمقابل تشهد الدولة متعددة القوميات ظاهرة تآكلها الداخلي وتؤدي إلى تفكيكها إلى كيانات متعددة مستقلة بفعل الانفجار العرقي الذي شكل انفجار المنظومة الاشتراكية أهم مظاهره ابتداء من الاتحاد السوفيتي إلى يوغسلافيا وتشيكوسلافاكيا، والذي أعطى دفعا كبيرا للحركات الانفصالية الأخرى.

هذه التحولات باتجاهيها وتأثيرها على الدولة القومية، وكيفية استجابة هذه الأخيرة لها وميكانيزم مقاومتها للبقاء هو موضوع هذه الدراسة. مع الإشارة إلى التركيز على معنى الدولة الإقليمية، أي الدولة بمفهوم رقعة جغرافية، بشعب وسلطة سياسية ذات سيادة الموضوع ليس جديدا بحيث ظهرت ولا تزال تظهر الكثير من التحليلات التي تذهب للتنبؤ بنهاية الدولة القومية التقليدية لصالح أشكال أخرى من التنظيمات كحتمية لظاهرة التعولم التي تشهدها الساحة الدولية وليست الليبرالية الجديدة سباقة في التنبؤ بهذا المصير، فقد سبقها لذلك كارل ماركس باعتباره أن ثورة البروليتاريا ستؤدي إلى تشكيل المجتمع الجديد الذي يبدأ بمرحلة تعميم الدولة لامتلاك وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية وتنتهي بالشيوعية التي تتميز بزوال الطبقات و الدولة.

وفي المقابل تظهر مؤشرات أخرى ومدافعين عن الوجود والدور التقليديين للدولة بالرغم من هذا الزخم العالمي. فالدولة القومية التي شكلت أساس التحليل في العلاقات الدولية في الفكر الواقعي باعتبارها الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية، وأن المنظمات الدولية والفاعلين عبر الوطنيين لهم تأثير ضعيف أو منعدم على العلاقات الدولية لأنهم لا يتمتعون بالسيادة، أصبحت تتقاسم سلطتها مع هؤلاء الفاعلين في ظل تحولات باتجاه التدويل هي لصالح فاعلين آخرين فنقلت بذلك سلطة القرار من الفضاء الوطني إلى فوق وعبر وطني.

3- أهم التحديات أمام الدولة السيدة:

سيطر مفهوم الدولة القومية كوحدة للتحليل على تحليلات العلاقات الدولية خاصة المفهوم الواقعي وهي مؤشرا لحركية هذه العلاقات.. فالدولة، ككيان ومؤسسة، ولكن أيضا كمركز اقتصادي وعسكري، الوحيدة التي تمتلك العنف وتخلق رموزها (العلم، والأحداث والأبطال التاريخيين والأعياد الوطنية) لتدعيم ضمير الهوية الوطنية.

فالتعليم يتبع نظاما وطنيا وبلغة وطنية تهيمن على كل اللهجات الجهوية، أنها مركز للقرارات المؤسساتية والاقتصادية والعسكرية التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية وأمن الدولية لذا تتمثل استمراريتها في المدرسة العسكرية، والبنوك الوطنية والعملة الوطنية، والعلم، والدفاع الوطني، والنظام النقدي وجواز السفر الذي هو رمز السيادة الوطنية.[1]

ورغم المكانة العالية التي تحتلها الدولة القومية والقدسية التي أحيطت بسيادتها إلا أن المفهوم واجه عدة تحديات في المرحلة التي نعيشها:

- إن تحول العلاقات الدولية من مرحلة ما بين الدول Inter- states إلى مرحلة ما بين الأمم Internations هز من مكانة الدولة القومية ومصالحها كوحدة للتحليل، فبروز فاعلين آخرين في شبكة التفاعلات الدولية كالشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات الإقليمية والدولية ساهم في زيادة الاختراق الدائم للحدود التي ترسمها الدولة القومية.(1)
- التآكل التدريجي لمفهوم السيادة وبروز ظاهرة "ازدواجية السيادة"(2)، حيث شهدت الآونة الأخيرة تحول المفهوم إلى معطى شبه شكلي له قوة رمزية أكثر منها فعلية. فأكبر مشكلة تواجهها السيادة هي توجه الأشخاص لحل مشاكلهم إلى تنظيمات عبر وطنية Transnationaux أو إلى تنظيمات تحت قومية Subnationaux.

ونلاحظ هذه التحديات في:

1- الاختراق الإعلامي والثقافي بواسطة وسائل الإعلام مما ساهم في زعزعة الوظيفة التربوية والقيمية للدولة.

2- تزايد مواقع التواصل الاجتماعي تتعدى حدود الدولة القومية، مما يؤشر على التحول إلى "القرية العالمية".(*)

3- الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي بحيث لم تعد الدولة قادرة على ضبط إيقاع اقتصادها إلا بإخضاعه لمعطيات دولية.(3)

4- ظهور الاهتمامات المشتركة في إطار الاعتماد المتبادل وأصبح حلها جماعيا. فلا توجد دولة واحدة تستطيع حل هذه المشاكل بمفردها، كمواجهة المشاكل البيئية أو الصحية والتسلح، ومكافحة "الإرهاب الدولي" ومشاكل المرأة والانفجار السكاني، كل هذه القضايا تعد مشاكل مشتركة يجب محلها جماعيا وهو ما يقلص السيادة المطلقة للدولة القومية.

إن معالم ومتغيرات المرحلة الراهنة تدل على تحول في أدوار اللاعبين في العلاقات الدولية، وستكون الأقطاب الفاعلة أحلافا مؤقتة وليست دولا قطرية، لأن التعقيدات الكبيرة في المجتمع الدولي جعلت من المستحيل قيادة العالم من طرف دولة قطرية واحدة.

ومن الملاحظ أيضا أنه بقدر ما يتبلور اتجاه يتخطى الدولة نحو بناء تكتلات اقتصادية كبرى Les grands blocs économiques عاكسا بذلك من جهة ازدياد العالمية وعولمة الاقتصاد La mondialisation de l'économie واندماجه، ومن جهة أخرى عدم قدرة الدولة القطرية على تناول العديد من القضايا بشكل منفرد، بقدر ما تتعرض الدولة القائمة إلى مخاطر التفتيت من الداخل.

لقد أصبحت الدولة التي تقف منفردة في المجتمع الدولي قليلة الحيلة أمام المشاكل الاقتصادية المتشابكة العالمية، مع وجود فراغ سياسي وغياب الطرف المرجح على الساحة الدولية، وانفراد الولايات المتحدة في القرار السياسي العالمي، رغم وجود قوى أخرى لها كلمتها في السياسة الدولية، خاصة إذا ما علمنا بأن رزنامة القوة تحولت من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية.

وانقسام الدول بين الدول ذات السيادة المطلقة والدول ذات السيادة المحدودة والدول ذات السيادة الهامشية. وبالتالي يمكن رصد ثلاث اتجاهات تنمو بالتوازي وتهدد مكانة الدولة القومية:

- اتجاه التحت القومي Subnational
- اتجاه العبر القومي Transnational
- اتجاه فوق قومي Supranational

5- ظاهرة التفكيك للدولة القومية:

بروز النزاعات العرقية والإثنية والخلافات القومية للمطالبة بالاستقلال. هذه النزعة القومية الضيقة مدعمة بمبدأ حرية الأقليات، وبالتالي ترفض تغيير مفهوم الدولة القومية، رغم أن هذه الأخيرة لا تستطيع فعليا القيام بكل واجباتها ككينونة فلسفية وسياسية واجتماعية، إلى جانب تصاعد موجة حقوق الأقليات وحقوق الإنسان التي دفعت إلى الحوار حول مفهوم المجتمع المدني مما نتج عنه فوضى عارمة خاصة في دول العالم الثالث، وتقل حدة الصراع في دول الشمال التي استطاعت منذ أمد بعيد تجاوز الحوار على المجتمع المدني.

والملاحظ أن وسائل الإعلام والاتصال تقوم بتعبئة الأقليات الأصلية وانتشار "المبادئ العرقية"على نطاق واسع (*) Ethnification والتي يمكن وصفها بالقبلية الجديدة عنيفة New Tribalism. ومع بداية القرن الواحد والعشرين، كان ربع سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وثلث سكان القارة الإفريقية والشرق الأوسط تحت خطر اندلاع الصراعات العرقية، وقد وصف فرايدمان J. Friedman هذه الحالة بتفتيت المراكز السابقة للنظام العالمي.[1] فالعولمة بدأت بيقظة الهويات الذاتية لكثير من الجماعات والقوميات خاصة، وأن العولمة قد حملت الكثير من الرؤى والتصورات التي حملت للعالم كي تتبع قسرا. وقد اهتم الكثير من الباحثين من بينهم المفكر جيدنز في كتابه consequences of modernity بدور الدين في ظل العولمة حيث:

- أصبح الدين قوة فاعلة بحسب Peter Beyer.
- الدين ذو رسالة في إطار العولمة بحسب Malcolm Water.
- تأكيد الهوية بحسب Phil Marfleet.[1]

لقد أحدثت التغيرات في المعسكر الشرقي عدة مصطلحات جديدة تعتبر نقلة في القانون الدولي منها "فقدان السيادة"، "خلافة الدول"، "السيادة الهامشية". ومن بين أسباب إخفاق الدولة القومية في العالم الثالث، هي ممارسة الاستبعاد والتهميش للأقليات، فعدم التوزيع العادل للثروات وسياسات القمع وغياب دولة القانون كلها تعتبر من أهم أسباب التفكك ولا اندماج.

ومن أبرز الصراعات الوحشية خلال تسعينيات القرن العشرين – يوغسلافيا ورواندا. ويرجع الصراع في يوغسلافيا إلى تعدد العرقيات وطريقة إنشائها كنتيجة لترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى، أما في إفريقيا فقد أدى ترسيم الحدود في العديد من الدول الإفريقية بواسطة الدول الاستعمارية، دون مراعاة للاعتبارات الثقافية والاجتماعية، حيث تم تقسيم نفس الجماعية الدينية أو العرقية أو اللغوية إلى عدة دول، مما طرح مسألة الولاء والهوية. فبعض الجماعات الاثنية لا ترى نفسها تتعايش مع غيرها في مجتمع سياسي لا يلبي مطالبها وطموحاتها،

خاصة إذا ما كنا في حالة "الدولة الفاشلة"، لذا تظهر الدعوة إلى الانفصال والاستقلال الذاتي، تهدف إلى الانضمام إلى مجتمع سياسي آخر مجاور، يضم أغلبية بشرية إثنية تنتمي إلى نفس الخلفية الإثنية. وعليه فهي تتناقض أو تتعارض مع الشعور أو الإحساس بالهوية القومية أو الوطنية، في حين لبناء دولة يتطلب تجاوز أطر الجماعات الإثنية لصالح بناء أطر قومية.

إن أولوية الدولة ذات السيادة وإنشاء ثنائية المواطن/ الأجنبي في نظرية العلاقات الدولية، خلق إشكالية تتمحور حول ولاء الفرد وانتمائه. فجوهر الهوية هو البحث عن الجماعة أو الكيان، الذي يتجه إليه ولاء الفرد، والذي قد يكون أسرة أو قبيلة أو إقليما أو دولة أو كيانا أكبر من الدولة

ومن النظريات التي ركزت على أهمية القيم والهوية بعد الحرب الباردة، هي النظرية البنائية(*).وما يميزها عن الواقعية من حيث عدم تحديدها "للواقع" حسب توزيع القوى المادية، اعتمادا على الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر التي تجد مصادرها في الوعي الإنساني.

وعلى خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية، تركز البنائية على عنصر الهوية، إذ تعتبر مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها. وتسعى البنائية إلى إبراز أهمية الأفكار وتأثيرها، أي إنها تولي أهمية كبيرة لمصادر التغيير، وأهمية الوعي الإنساني Human Consciousness في الشؤون العالمية.

مما سبق فإن البنائية بوصفها إطارا مفاهيميا يرتكز على مفاهيم: البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير، فإنها إطار مفاهيمي اجتماعي قائم على الأفكار.

وعليه فأهم الدراسات في العلاقات الدولية في ظل تصاعد القوى الجديدة التحت قومية تتمثل في:

إشكالية الوحدات: في ظل تراجع الدولة، وتزايد أهمية الدين والاثنية والعرق على الساحة الدولية، سيدفعنا إلى اعتبار أن نموذج الدولة المركزية "نموذج وستفاليا" للسياسة الدولية هو شيء من الماضي؟ حيث لم تعد الدول ذات سيادة مستقلة على نحو ما كانت عليه منذ معاهدة وستفاليا، بوجود قيود حقيقية على الكيفية التي تستطيع بها الدولة أن تتصرف داخليا أو على قدرتها في استخدام القوة في السياسة الخارجية، خاصة أنها معرضة للتفتيت على أساس طائفي أو عرقي أو قبلي وذلك يمثل تحديا لتطوير طرق جديدة للتفكير في طبيعة العلاقات الدولية(1).

وسنشهد تغيرا في مستوى قيم النظام الدولي: هناك سعي لتدويل القيم الأمريكية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق لتصبح قيما عالمية، ومن جهة ثانية نشهد تصاعد موجة الإقليمية، وهذا تناقض داخل النظام. وعليه سنشهد تصادمات ثقافية وحضارية. مع تصاعد موجة حقوق الإنسان والديمقراطية، تشهد كل مناطق العالم تقريبا انفجارا ثقافيا أدى إلى تحويل الولاءات إلى هويات تحت قومية Subnational.(2)

إشكالية الموضوع: ما هو موضوع العلاقات الدولية وهل مصطلح "الدولية" مازال صالح للاستعمال؟ ومع التعقيد في العلاقات الدولية فإن هناك محاولات جدية ومتجددة لبناء مساقات إبستمولوجية (معرفية) عبر– تخصصية ****(1) باستعمال مناهج متعددة الانتماءات النظرية. هذا التعدد والتعقد يؤدي إلى طرح إشكال موضوع الدراسة خاصة مع عودة المسلمة الدينية.

إشكالية المفاهيم: حيث تشكل العلاقات الدولية أحد المجالات العلمية المنتجة لمفاهيم مركبة وهجينة من جهة، كما أنها تتميز بالحركية والتأسيس النظري.

وفي إطار المسلمة الدينية علينا التفكير في المصطلحات المستعملة لتحليل العلاقات الدولية. ومن أهم المفاهيم التي سيطرأ عليها التغيير هي:

-الفاعل الدولي: سينتقل من الدولة القومية إلى الفرد والأمة، ولكن نبدي ملاحظة في غاية الأهمية أن الدولة الأمة ستنقسم وتتجزأ في ظل المسلمة الدينية، لأن الكل سوف يكون لاعبا، والولاء إلى الطائفة سيكون أقوى من الولاء للدولة الأمة.

6- ظاهرة الاندماج الدولي:

وعلى نقيض الاتجاه الأول نجد نمو الاهتمامات المشتركة في إطار الاعتماد المتبادل. إذ يتجه المجتمع الدولي إلى حل المشاكل العالقة حلا جماعيا، كمكافحة الإرهاب والعنف، ومشاكل البيئة والتلوث، والتنمية وكذا مشاكل الإنسان ومشاكل الصحة وحقوق الطفل، وتحديد النسل والسكان في إطار المؤتمرات الدولية أو الندوات العلمية. وتعد هذه القضايا مشاكل مشتركة يجب حلها جماعيا في إطار دمقرطة العالم. وبسبب هذا اخترقت الدولة القومية صاحبة الاختصاص الحصري في المحافظة والقيام بهذه الصلاحيات.

اعتبرت الدولة وحدة التحليل الجوهرية في جزء كبير من العلوم السياسية ومعظم العلاقات الدولية، فإن في إطار الاقتصاد العالمي الخالي من الحدود والسياسة الكونية والمجتمع المدني الكوني تنتقص فيه سيادة الدولة وقدرات أية حكومة.

أن العولمة محددة بشكل من الغموض، فهذا يعود كما يقول كل من هيرست Hirst وتومبسون Thompson إلى غياب نموذج يشرح لنا كيف يمكن أن يكون عليه النموذج المعولم."

بالنسبة لعولمة الاقتصاد الذي يعرفها جوردون لاكسر Gordon Laxer بأنها " تدويل الإنتاج، وتوافق الأذواق والمعايير وحركية رأس المال المتزايدة تزايدا كبيرا، وتحرير الاقتصاد، والاتجاه نحو الثقافة العالمية الكونية، وتناقص الدولة القومية" [1]، فإنها أثارت اهتمام عدة باحثين طوال فترة التسعينيات و ما زالت تثير الجدال.

وبأسلوب مشابه وصف جيمس ميثلمان James Mittelman العولمة بأنها " إعادة تنظيم المكاني للإنتاج، واختراق الصناعات للحدود، وانتشار الأسواق المالية، وتفشي السلع الاستهلاكية والهجرات السكانية الضخمة." وينتهي إلى أن مفهوم العولمة يجمع بين العديد من مستويات التحليل: الاقتصاد والسياسة والثقافة والايديولوجيا.

يمكن أن نحدد ثمانية أبعاد للعولمة[2]:

1- العولمة المالية: وتشير إلى الاندماج الكامل للأسواق المالية، وتصف السوق المالية العالمية المتعامل بها في المدن المالية عبر العالم على مدى 24 ساعة يوميا. وحركية واسعة للاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التمويل الدولي. وتتميز العولمة المالية الشاملة بتزايد السرعة والكمية والانتشار الجغرافي وأثرها التمويل الدولي، أي خلق ما يمكن تسميته بحق "النظام المالي الكوني".

2- العولمة التكنولوجية: وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكومبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها انضغاط الزمان/ المكان، والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم. فهي تصنف هذه العولمة بالسرعة والضخامة " السريع يأكل البطيء" و"الضخم يدمر الصغير" بمعنى « Get big or get out »

3- العولمة الاقتصادية: وتصف نظم الإنتاج المتكامل الجديدة التي تمكن الشركات الكونية من استغلال المال والعمل عبر العالم على اتساعه. فنظام الاقتصاد العالمي World economy الذي يعتمد الإنتاج الرأسمالي ومعيار الإنتاج بوصفه رأس مال. والمنافسة بين وحدات الإنتاج تحدد وفق أحوال السوق. وهنا لا وجود لسلع أقل جودة، ويتم مكافحة الإغراق. وعليه فهي تشير إلى الاندماج الكامل للاقتصاد وتآكل القيود المكبلة لحركة السلع والعمل، كما أنها تشير إلى تدفقات رأس المال ونظم الإنتاج والأسواق وأنماط التبادل للسلع والخدمات وتقسيم جديد للعمل.

4- العولمة الثقافية: إن تأثير العولمة على تغير حياة الناس وأذواقهم في أنحاء العالم وتؤثر في ثقافتهم وقيمهم. وتعني نظم الاتصال الجديدة أن الإعلام والموسيقى والكتب والانترنت والأفكار والقيم الدولية يمكن نشرها جميعا بطريقة كونية وفورية بالفعل. وينتج هذا ما يمكن وصفه بأنه ثقافة كونية. وتشير إلى استهلاك المنتجات الكونية عبر العالم، وتعني ضمنا في أكثر الأحيان التأثير المهيمن كما في تعبير Cocacolaization وعالم ماك McWorld. وما الليبرالية الثقافية وتعميم ثقافة حقوق الإنسان تشكل تراثا إنسانيا عالميا لا تحده حدود جغرافية معينة.

5- العولمة السياسية: في حالة تشكل النظام السياسي الكوني ستصبح الحدود أقل أهمية بكثير، ففي النظام القديم كانت الدول ذات السيادة تتفاعل مع بعضها البعض طبقا لقواعد اتفقت عليها باعتبارها دولا، أما في النظام السياسي المتشابك الجديد فالنفوذ والنشاط السياسيين يمتدان عبر حدود الدول القومية. فقد ظهرت قضايا كونية تقتضي تنسيق السياسات على مستويات تتعدى الدولة القومية، وهي تشمل انتشار الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة، والتحرير التشريعي، والخصخصة، والاقتصاد المفتوح بوجه عام، وقضايا حقوق الإنسان. فلم يتم القضاء على الدولة بل تم إعادة ترتيب أدوارها واختصاصاتها.

6- العولمة البيئية، تصاعد هاجس المحافظة على قدرة كوكب الأرض على البقاء كوكب حي، أمام التطور التكنولوجي والصناعي، والسعي لعولمة سياسية خضراء وهي محاولة للحفاظ على النوعية الحيوانية والنباتية أمام تصاعد التلوث البيئي وانقراض بعض أنواع الحيوانات والأسماك الضرورية للتوازن البيئي.

7- العولمة الجغرافية: وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز والمساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات الدولية في عالم تذوب فيه الحدود بصورة متزايدة وتصبح بذلك قرية عالمية أو تكوين مدن عالمية.

8- العولمة السوسيولوجية: يرى مايكل مان Michael Mann أن: "العولمة هي توسيع نطاق العلاقات الاجتماعية في كافة أنحاء العالم."[1] أي إقامة مجتمع عالمي واحد أو كل اجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية. وتكوين مجتمع مدني عالمي. أي محاولة تنميط المجتمع الدولي بنمط واحد وهو الديمقراطي الليبرالي. واعتبار الفرد محور أساسي واجتماعي واقتصادي للمجتمعات الرأسمالية، فمن خلال عولمة ثقافية مرتكزة على ثقافة حقوق

الإنسان التي كفلت حقوق وحريات الأفراد في كافة المجالات مثل الفكر والتعبير والسلوك والحرية الشخصية وغيرها مما يدخل في نطاق الحريات، التي أدت إلى نشر قيم التعددية، والتسامح، والحرية والمساواة وقبول الآخر.

ويمكن فهم العولمة السوسيولوجية من خلال المفاهيم الأربعة التالية: الأول: تمدد العلاقات الاجتماعية، بحيث إن الأحداث والعمليات التي تحدث في جزء واحد من العالم لها تأثير كبير على أجزاء أخرى من العالم؛ الثاني: تكثيف التدفقات بمزيد من "الكثافة" الاجتماعية، والثقافية العامة، والاقتصادية، والتفاعل السياسي في جميع أنحاء العالم؛ الثالث: تزايد التداخل، بحيث تمتد العلاقات الاجتماعية، كما أن هناك تداخل متزايد في الاقتصاد والممارسات الاجتماعية لتقريب المسافات ما بين الثقافات وجعلها تتفاعل وجها لوجه؛ الرابع: البنية التحتية العالمية التي تمثل الترتيبات المؤسساتية الأساسية الرسمية وغير الرسمية لعمل الشبكات المعولمة.[1]

هذه الأبعاد الثمانية مترابطة بطرق عديدة ومعقدة في حياتنا بوصفنا عاملين، ومستهلكين، ومستثمرين، وناخبين، ومشاهدين. فالعولمة شملت أربع مجالات على نحو متواز وهي: الاستثمار والصناعة والمعلومات والأفراد، وتؤثر مباشرة على المجالات الأخرى. فالاستثمارات لم تعد مقيدة بالجغرافيا والحدود، والتصنيع أصبح عالميا مع نمو دور الشركات المتعددة الجنسية، ومع توزيع قدراتها الإنتاجية في أقطار متعددة. والمعلومات أصبحت الآن بسهولة وبتكاليف قليلة من خلال الانترنت، ويمكن نقلها بتكلفة متواضعة وخلال وقت قصير من جزء من الكرة الأرضية إلى جزء آخر. والأفراد أصبحوا أقل فأقل مرتبطين بالمكان الذي ولدوا فيه، من خلال تحرير أكبر لتنقل الأفراد وحراك أكبر للقوى العاملة.

وفي الاقتصاد المعولم فإن النقود تشبه السلع تباع تحت علامات تجارية مسجلة كما يرى الاقتصادي روبرت ألبرت Robert Albert أن الدولار وكوكا كولا كليهما اسمان تجاريان حيث يقول: " ينتج كل بنك مركزي علامة النقد التجارية الخاصة به... وكل نقد قومي منتج مختلف... وكل بنك مركزي لديه إستراتيجية تسويق لتقوية الطلب على علامة تجارية بعينها من النقد."[2]

وبسبب تكنولوجيا المعلومات وتحرير الاقتصاد، فإن حركة رأس مال أصبحت أكبر بكثير، مما أعطى قوة لأصحاب رأسمال للضغط مباشرة وغير مباشرة على الحكومات من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية أو مالية محددة. وهكذا فقد خلقت العولمة توجهات عامة في مجال المالية العامة للعديد من دول العالم، ومن أهم هذه التوجهات[3]:

1- تقييد مستويات الضرائب المحلية بسبب الخوف من فقدان الاستثمار الأجنبي، والتحول من الضرائب المباشرة التصاعدية التي تسعى لتحقيق عدالة في توزيع الدخل إلى الضرائب غير المباشرة والتنازلية التي تستهدف استقطاب رأس المال الأجنبي.

2- تزايد الضغوط لتخفيض عجز الموازنة، مما يعني تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل عام، والإنفاق الاجتماعي بشكل خاص.

3- تحول الدعم الحكومي من العمل إلى رأس المال.

لقد أوضحت سوزان سترانج كيفية دفع عولمة الأسواق العالمية المتزايدة الحكومات إلى نوع جديد من المنافسة الجيوبوليتيكية، وهي المنافسة من أجل حصص السوق العالمية باعتبارها أضمن وسيلة لتحقيق ثروة أكبر.

وتتحرك الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد العالمي وكأن العالم لم تعد له حدود سياسية أو جغرافية، متجاوزة بذلك القيود والحواجز التقليدية على النشاط الاقتصادي والمالي والصناعي. لقد طورت هذه الشركات منتجاتها، بحيث أن أدنى تغييرات عليها تجعلها تباع في أي بلد من العالم، وتخطط إنتاجها وتوزعه لتتكيف مع السوق العالمي.[1]

وفي الأخير نستطيع أن نقول أن العالم متوجه أكثر غياب الحدود ويعود الفضل إلى التكنولوجيا، وعليه نستعير من كينيشي أوهمي[2] المفاتيح الأساسية الأربعة للعولمة وهي الاتصالات، ورأس المال، والشركات والمستهلكين. فالاتصالات تعتمد على غياب الحدود، حيث انفتحت الأسواق الداخلية، التكنولوجيا الحديثة تلغى أسلاك الهاتف وكلفة تركيبها وصيانتها. واستعمال الهاتف النقال خارج حدود الدولة وأزيل حاجز الاتصالات. كما أن الانترنت تجاوزت الدبلوماسية التقليدية، إذ أصبح الفرد الاتصال بالجامعات الأجنبية دون قيود.

ويشكل رأس المال المفتاح الثاني، وهو أيضا يستفيد من عالم بلا حدود، بحيث يشهد العالم تدفقات مالية بسرعة بفضل الاستثمار الأجنبي. كما استجابت الشركات المفتاح الثالث بنجاح للاقتصاد العابر للحدود وتوسيع حركيتهم والاستغناء عن أسسها الوطنية.

أما بالنسبة إلى المفتاح الأخير، المستهلكين، فقد جعله عنصر الاقتصاد العالمي اللامحدود. ويسمح الانترنت للمستهلكين مقارنة المنتوجات والأسعار وتسهيل الاختيار المبني على المعلومات، كما تسمح برامج الدفع عبر بطاقة الائتمان شراء المنتوج، صناعته وتسليمه.

ولا يسعنا إلا الإشارة أن العولمة ليست ظاهرة بلا جذور، بل هي التطور حتمي للنظام الرأسمالي أين لا تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ولا تكون إلا دولة رفاه. أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ولذلك يتعين على الدولة أن لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية. ولا يكون تدخل الدولة إلا فيما يخص حماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية، فان السياسة الاقتصادية تقوم على أساس حرية العمل وحرية التجارة المرتكزة على مبدأ آدم سميثLaissez faire, laissez passer.

وبهذا الصدد، جاء في موسوعة العلوم الاجتماعية مايلي: " إن التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي له تاريخ طويل يعود على الأقل للقرن السادس عشر الميلادي، وهذا التاريخ مرتبط بالتوسع الاقتصادي والاستعماري الذي تتمتع به القوى العظمى. لذا فالعولمة ما هي إلا إشارة إلى مرحلة أكثر تقدما من هذه العملية المقترنة بالتاريخ الاستعماري."[1]

وعليه يرى لنغهورن Langhorne أن " العولمة هي أحدث مرحلة في التراكم الطويل للتقدم التكنولوجي الذي أعطى للبشر القدرة على تسيير شؤونهم في جميع أنحاء العالم من دون الإشارة إلى أصل الشعوب وجنسياتهم، أو سلطة الحكومة. " [2]

7- ظاهرة فوق القومي:

إن تصاعد موجة التكتلات الاقتصادية والسياسية في الشمال "الاتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل الحر(*) بين بلدان أمريكا الشمالية المعروفة بالنافتا ومنطقة جنوب شرق آسيا المعروفة بالآسيان، يعتبر مؤشرا على انتقال الحمائية التجارية من الدول في إطار تحرير الأسواق إلى الحمائية بين الكتل التجارية.

ففي عالم تحكمه العالمية والإقليمية يصبح من الصعب بيع منتجات أحد البلدان لا تنتمي إلى واحدة من الكتل التجارية، لأن دخول الأسواق يصبح امتيازا ينبغي الحصول عليه وليس حقا يمنح أوتوماتيكيا.

فقد بات من الواضح من تصاعد موجة التكتلات الاقتصادية والسياسية، فالتعقيدات التي شهدت المجتمع الدولي وتعدد الأقطاب الاقتصادية الكبرى جعلت استحالة قيادة وهيمنة دولة واحدة على النظام الدولي وبالتالي إيجاد حلفاء الدول الأخرى. هذا التوجه مكن من تعجيل التحول الهيكلي الكبير في النظم السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة القومية مما يؤدي إلى انصهار المصلحة القومية في المصلحة الجديدة للكيان الجديد.

وستلعب هذه التكتلات نفس الدور الذي لعبته الأحلاف العسكرية في النظام الدولي أثناء الحرب الباردة وستزداد المنافسة الاقتصادية الشديدة بين أمريكا في إطار النافتا وألمانيا في إطار الاتحاد الأوروبي واليابان على المجالات الحيوية وعلى الأسواق الخارجية، وبالتالي سيحدد الحليف والعدو انطلاقا من المصلحة الاقتصادية.

إن موضوع التكتلات الاقتصادية من أعقد المواضيع التي تطرح على الساحة الدولية، إذ يتعلق الأمر بعدة جوانب وظواهر، تبدو من الوهلة الأولى سهلة، ولكنها تتعقد أكثر فأكثر لتشابك المصالح وتتداخل مواضيع أخرى وتخفي وراءها عدة استراتيجيات كامنة.

وتتميز النافتا عن باقي نماذج الاندماج التقليدي، إذ تنطلق من فلسفة مختلفة، فالدول الثلاث تأخذ من الاندماج الإقليمي دون أن تفقد مشاركتها في حركة تحرير المبادلات الدولية والإقليمية، لذا نجد أن النافتا والاتحاد الأوروبي ينتميان إلى نوعين مختلفين من الاندماج(**):

الاندماج الفعال: Intégration active : حيث تهدف هذه السياسة إلى هدف أسمى هو الاندماج السياسي عبر مراحل، وهذا الاندماج يتوافق مع تعريف ارنست هاس. وينطبق هذا النوع على الاندماج الأوروبي، إذ يهدف إلى إنشاء سوق مشتركة ومؤسسات مشتركة ووحدة نقدية(1).

الاندماج الجامد: Intégration passive: إذ لا يهدف إلى إنشاء كيان سياسي، ولا وحدة جمركية، ولا سوق مشتركة، فالنافتا ليس لها هذا الطموح الذي وضعته الوحدة الأوروبية في مشروعها. والهدف تخفيض بعض القيود الجمركية، تنتهي بالإعفاء والتعاون لمواجهة التحديات الاقتصادية الخارجية، وليس إنشاء تكامل اقتصادي أو سياسة تجارية موحدة.(2)

صانعة وستفاليا، كانت أول من حاولت تجاوز "مفهوم السيادة" بالتنازل عن جزء من صلاحيات الدولة للكيان الفوق القومي، فنقلها لصورة الدولة في الكيان الجديد "المواطنة Citizenship" إذ أنها لا ترقى إلى مستوى الجنسية التي تمنحها الدولة السيدة لمواطنيها، ولكنها تعطي لحاملي المواطنة الأوروبية حقوقا وامتيازات مهمة.

والمواطنة هي تحديد في القانون الدولي التي تقتضي أن كل شخص يحمل جنسية أحد الأعضاء يعتبر مواطنا من مواطني الاتحاد يتمتع بحق التصويت والانتخاب للمجالس البلدية. وبإنشاء المواطنة ستنمي الروح الأوروبانية والمعنى الذي يجب أن تخلق أوروبا الموحدة لا يكون سياسيا بل اجتماعيا أيضا أساسه المواطنون الأوروبيون.[3] ويرى زكي العايدي أن القوة الأوروبية يجب أن ترتبط بالمعنى الذي تقدمه لسكانها والعالم الباقي، وبإنشاء المواطنة ستنمي الروح الأوروبانية والمعنى الذي يجب أن تخلقه أوروبا الموحدة لا يكون سياسيا بل اجتماعيا أيضا أساسه المواطنون الأوروبيون.

8- الدولة القومية في استمرارية

ورغم كل هذه الاشكاليات المطروحة فإننا نرى أن الدولة القومية لم تفقد مكانتها بعد، فالمصلحة القومية – التي هي وثيقة الصلة بالدولة القومية- ما زالت تفرض نفسها في العلاقات الدولية. فتراجعها ما زال بعيد الاحتمال، فالدولة القومية تبقى مهيمنة على العلاقات الدولية، إلا أن وظائفها تقلصت.

الرد على دعاة العولمة:

أكيد أن كل الدول تتأثر بالعولمة ما دامت تغير إمكانياتها وفرصها، ولكن انتقاص الاستقلال والسيدة يمس الدول الضعيفة أكثر بكثير من الدول القوية. فهذه الأخيرة لها القدرة على التأثير على أدوار الاقتصاد الدولي، والقدرة على التحكم في إدماجها في الاقتصاد العالمي. فالولايات المتحدة كان لها دور في تشكيل العولمة، حيث تعتبر أحد إستراتجياتها لفرض هيمنتها على العالم . وقد شجعت قرارات الولايات المتحدة الخاصة بإلغاء القيود والتحرر بالعديد من الطرق تدفق العملات والسلع والخدمات.

فالسيادة لم تتراجع وإنما يمكن تصنيف في ظل التحولات الدولية أن هناك ثلاث أنواع من السيادة:

1- الدول الكاملة السيادة (المطلقة)
2- دول محدودة السيادة
3- دول ذات سيادة هامشية

فمحاولة الكيانات السياسية وخاصة في الجنوب تشكيل دول وتمسك دول العالم الثالث بالحدود السياسية وفشل كل محاولات التكتل الاقتصادي، يدل على أنه ما زال المفهوم يحظى بتلك القدسية حتى في نظر الدول المتقدمة التي تسعى إلى التكتل السياسي والاقتصادي.

وقد ظهر جدل واسع في تحديد ظاهرة التفكيك التي مست يوغسلافيا، والاختلاف الرئيس بين الدول الأوروبية المؤسسة لنظام وستفاليا يرجع لعدم توافر بديل لمبدأ "الدولة- الأمة" يسمح بتجاوز الخلافات الناشئة والنزاعات التي رافقت محاولة اعتماد مبدأ "الدولة الأثينية". إن مفهوم الأمة لا يملك مضمونا واحد بل يعكس خلافات عميقة، فالمفهوم الفرنسي يعرف بالإقليم حدود معينة تحت رقابة نظام سياسي، والمفهوم الايطالي يميل إلى كونه مفهوما ثقافيا، بينما المفهوم الألماني مبني على العنصر الأجناس.

و لم تستطع الدول الأوروبية إيجاد بديل لمبدأ "الدولة الأمة" فالدول التي أنشأت من خلال معاهدة وستفاليا حاولت استبدالها بمعاهدة ماستريخت لإيجاد تكتل فوق قومي لا يعبر عن خصوصيات الدولة وروحها (علم مشترك، عملة

مشتركة، جيش مشترك، مؤسسات مشتركة، جواز سفر، وهناك مجال للحديث عن دستور مشترك وهوية أوروبية موحدة"

وقد شكل استفتاء البريطانيين حول الخروج والبقاء داخل الاتحاد الأوروبي تأكيد أخر لانتصار الدولة القومية، فلم يستطع نموذج الاتحاد الأوروبي إقناع أو إغراء البريطانيين بالمزايا الممنوحة لهم، مما يؤكد أن الدولة القومية مازالت لها قدسية رغم كل التحولات الإستراتيجية التي مست عمق النظام الدولي إلا أننا نصنف الدول القومية في عصر العولمة كالتالي:

- الدول القوية التي تريد أن تكون القطب الأهم في العالم،
- الدول الصاعدة التي تريد أن تكون الدول الأهم في الإقليم،
- الدول المنهارة التي انهارت كل مؤسساتها، وتحول الولاء عنها،
- الدول الفاشلة التي فشلت في أداء وظائفها،
- الدول المجهرية،
- شبه الدول،
- دول للبيع،
- دول قمامة،
- دول مستوردة،

المراجع :

(1)– "تاريخ الأفكار السياسية"، ترجمة خليل أحمد خليل، معهد الإنماء العربي/ كتاب الفكر العربي 8، الطبعة الأولى، بيروت 1984، ص.53.

(2) – Jean Bodin, les six livres de la République, un abrégé du texte de l'édition de Paris de 1583, Edition et présentation de Gérard Mairet, un document produit en version numérique par Marcelle Bergeron, site web, http:// classiques.Uqac.ca.

(3)– – وليد عبد الحي: "تأثير العولمة على الدولة القومية" في محمد الأرناؤوط (محرر): "العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة"، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن 2000، ص.98.

(1)–بيتر سوتش / إلياس جوانيتا ، أسس العلاقات الدولية، ترجمة منير محمود بدوي السيد، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود، الرياض، 1434ه-2013م، ص 188

- جيرار ديسوا ، دراسة في العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، الجزء 1 (النظريات الجيوسياسية)، دار نينوى، دمشق 2014.

-جيرار ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، الجزء 2 (نظريات العالمية)، دار نينوى، دمشق 2015.

(1) -عبد الواحد عبد الناصر، خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية: بحث تأصيلي في بنيات وسياسات الدول، مطبعة ساليماكراف، الطبعة الثانية، الرباط 1993، ص. 54

(2)– وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية "دراسات مستقبلية"، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، الجزائر 1994، ص.ص. 11-12

(1)– نفس المرجع، ص. 18

(*)– ألبيريكو جنتيلي Alberico Gentili (1552– 1608) مفكر إيطالي أحد مؤسسي علم العلاقات الدولية.

(2)– وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص. 25

(1) - Paul Kennedy : « Préparer le XXI^e Siècle », Traduit par Géraldine Koff d'Amico, Nouveaux Horizons ; édition ODOLE JACOB, Paris, Février 1994, P.155

(1) - « Etats souverain à l'aube du XXI^e siècle » Colloque de Nancy, édition « A » Pédon, Paris, 1994, P.80

(2) - Ibid, p. 80- 83.

(*)– تم استعمال مصطلح "القرية العالمية" في الأوساط الأكاديمية للتعبير عن العولمة السوسيولوجية.

(3)– وليد عبد الحي: "تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية"، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر 1994، ص.38.

(*)– مصطلح Ethnification يعني العملية التي تحتوي على دراسة الأصول العرقية والرموز العرقية، والعلاقات العرقية. وهو مفهوم جديد وضعه الباحث الأمريكي دو الأصول التركية تيمور غوران Timur Kuran سنة 1996.

(1)– شمسي العجيلي وباترك هايدن، النظريات النقدية للعولمة، ترجمة: هيثم غالب الناهي، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2016، ص. 342- 343.

(1)– سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة، الدين، القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة 2003، ص.17

(*)ومن أهم روادها: فريدريك كراتوشويل Friedrick Kartochwill، ألكسندر واندت Alexander Wendt، بيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstien، نيكولاس أوناف Nicholas Onuf.

(1)– سوتش (بيتر) / جوانيتا (إلياس)، أسس العلاقات الدولية، ترجمة منير محمود بدوي السيد، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود، الرياض، 1434ه-2013م، ص 188

- ديسوا (جيرار)، دراسة في العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، الجزء 1 (النظريات الجيوسياسية)، دار نينوى، دمشق 2014.

– ديسوا(جيرار)، دراسة في العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، الجزء 2 (نظريات العالمية)، دار نينوى، دمشق 2015.

(2)– رباحي أمينة، نحو نظرية اللاقطبية في النظام الدولي: مقاربة جديدة لدراسة التحول في النظام الدولي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص.ص 43-62

**(1)– براون (كريس)، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 2.

** - Constructions épistémologiques transdisciplinaires.

(1)– توما جيه بيرستيكر: " العولمة باعتبارها نمط تفكير في الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى"، في نجي وودز، "الاقتصاد السياسي للعولمة"، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 575، الطبعة الأولى القاهرة 2005، ص.193

(2)– بيتر تيلور/ كولن فلنت: "الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر"، (الجزء الأول)، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، المجلس الوطني للفنون والثقافة، عالم المعرفة الكويت 2002، ص.ص. 19- 20.

(1)- المرجع السابق، 47.

(1)– المرجع السابق، ص 48.

(2)– بنجامين جي كوين، "النقد في عالم معولم"، في نجي وودز، "الاقتصاد السياسي للعولمة"، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 575، الطبعة الأولى القاهرة 2005، ص.126

(3)– عبد الرزاق فارس الفارس، " العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 302، أفريل 2004، ص.ص 55- 75.

(1)– مجموعة من الباحثين، السيادة والسلطة: الأفاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي (56)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2006، ص. 76.

(2)– كينيشي أوهمي: "الاقتصاد العالمي المرحلة الثالثة؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود"، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، لبنان 2006، ص.ص 44-45.

(1)– شمسي العجيلي وباترك هايدن، النظريات النقدية للعولمة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(2)– المرجع نفسه، ص 46.

*(*)– منطقة التجارة الحرة Free Trade Zone: اسم لمنطقة منفصلة ومحصورة تستورد البضائع الأجنبية إليها مباشرة دون أن تمر عبر الجمارك، أو أن تدفع عنها الرسوم الجمركية. وفي هذه المنطقة يجوز تخزين البضائع أو إعادة تعبئتها أو تجميعها أو مزجها بمواد منتجة محليا أو تصنيعها بأي شكل آخر، ثم إعادة تصديرها إلى الخارج أو استيرادها بالطرق العادية.

وإذا أعيد تصدير البضاعة فلن تدفع عنها أية رسوم جمركية، أما إذا استوردت إلى البلد بالطرق الرسمية المتبعة، فتدفع عنها الرسوم الجمركية التي تدفع عادة عن مثيلاتها من البضائع الأجنبية، وكثيرا. في

Ghattas, « A dictionary of economics' business and finance : English- Arabic », Library Nabih of Liban, 1st publication, 1980, P.238

**(**)– يعرف ارنست هاس التكامل بأنه "مسار أو عملية بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل تمتلك مؤسسات أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية".

(1) - Christain Deblok & Dorval Brunelle, « Une intégration régionale stratégique : le cas Nord - Américain », Etudes Internationales, N° spécial, Volumes XXIV, N°, Sep 1993, P. 599.

(2) –El Hassane Hzaine, « Géopolitique des grands ensembles : UE, NAFTA, APEC », Rapport Annuel sur l'Evolution du Système International (GERSI) 1997, P.P. 117 - 132.

(3) - Zaki Laidi : « Un monde privé du sens », Fayard, 1er édition, Paris 1994.